المركز التربوي للبحوث والإنماء	**الهيئة الأكاديميّة المشتركة** **قسم الاجتماع والاقتصاد**	**المّادة: علم الاقتصاد** **الشهادة: الثانوية العامّة** **الفرع: الاجتماع والاقتصاد** **نموذج رقم 3 / 2018** **المدّة : ثلاث ساعات**

نموذج مسابقة (يراعي تعليق الدروس والتوصيف المعدّل للعام الدراسي 2016 – 2017 وحتى صدور المناهج المطوّرة)

المجموعة الالزامية: إستعمال مفاهيم وتقنيات اقتصادية (8 علامات)

1. تلجأ الدول الليبرالية حالياً إلى اعتماد وسائل عائدة للسياسة المالية لمعالجة مشاكل اقتصادية واجتماعية تعاني منها.
1.1. سمّ أداة ضمن هذه السياسة من شأنها المساهمة في معالجة مشكلتي التضخم المالي والبطالة في آن معاً. **(0.25 علامة)**
2.1. إشرح كيف يمكن أن تساهم هذه الوسيلة في حل إحدى المشكلتين. **(0.75 علامة)**

2. استنتج النظام الاقتصادي وحدد المبدأ المتبع في كل حالة: **(علامة)**

1.2. وضعت الدولة خطة تقضي بزيادة إنتاجها من صناعة الألبسة العسكرية بنسبة 4%، وألزمت منشآتها بتطبيق هذه الخطة وتركت الحرية للقطاع الخاص.
2.2. شركة لإنتاج المواد الغذائية في إحدى الدول قامت باحتساب أرباحها في نهاية العام، وبعد تقديم ميزانيتها للجهة المختصة تبين لها ان نسبة الضرائب المفروضة على أرباحها منخفضة جداً، نظراً لقناعة هذه الدولة أن الربح مكافأة المستثمر على المجازفة في أمواله.

3. علّل كل من العبارات التالية: **(علامة)**
1.3. يساهم زيادة النمو الاقتصادي في تحسين مستوى التنمية البشرية.
2.3. يتخذ المدير في ظل القيادة المتشددة (الاوتوقراطية) إجراءات حاسمة تجاه مرؤوسيه لاعتبارات معينة.

4. تبلغ الكلفة الكلية لمنشأة إنتاجية (بالوحدات النقدية):
ك ك = 1.8 ن^2 + 200 ن + 2400
والعلاقة بين السعر "س" (سعر السوق) وكمية الإنتاج هي:
س = 5 ن + 100
1.4. في حال ارتفع السعر من 300 وحدة نقدية إلى 350 وحدة نقدية، احتسب مرونة الإنتاج بالنسبة للسعر وحلل النتيجة. **(0.75 علامة)**
2.4. احتسب كمية الانتاج التي تحقق عندها المنشأة ربحاً بحده الأقصى، إذا كان سعر السوق يساوي 272 وحدة نقدية. **(0.75 علامة)**

5. قرر مجلس إدارة إحدى الشركات المختصة بتصيع وتركيب منتوجات الألمينيوم بإقامة خط إنتاجي جديد لتصنيع ستائر الجدران الخارجية (VEC)، نظراً لزيادة الطلب على هذا النوع من الستائر.
وبعد إجراء الدراسات التمهيدية للمشروع تبيّن أن المبنى الحالي للشركة يسمح بإقامة المشروع، وتحتاج الشركة قبل البدء في الانتاج إلى التكاليف الآتية:

- كلفة الجدوى الاقتصادية 120,000 و.ن
- شراء أربع آلات ثمن الآلة الواحدة 100,000 و.ن

كما يتطلب المشروع نفقات تشغيلية سنوية:

المبالغ بالوحدات النقدية (و.ن)			
60,000	كلفة مواد أولية	55,000	نفقات طاقة
20,000	كلفة نقل وشحن	40,000	رواتب موظفين دائمين
15,000	كلفة دعاية واعلان	10,000	تأمين

فإذا علمت أن الطاقة الإنتاجية القصوى للشركة 1000 وحدة منتجة سنوياً، ويقدر هامش الربح للوحدة المنتجة 70 و.ن.
1.5. حدد الخيار المناسب للشركة في حال كان معدل الفائدة السنوي على الودائع المصرفية 11%. برر إجابتك. **(علامة)**
2.5. إحتسب كمية الانتاج التي يسجل عندها المشروع ربحاً معدماً. **(1.5 علامة)**
3.5. سمّ نوع الاستثمار. وبرر إجابتك. **(0.5 علامة)**
4.5. صنّف طبيعة القرار الذي اتخذته الشركة . أعط تبريراً واحداً. **(0.5 علامة)**

المجموعة الاختيارية الأولى: تحليل مستندات إقتصادية (12 علامة)

مستند رقم (1):

يرى خبراء اقتصاديون أن السياسة المالية للحكومة اللبنانية وإقرار سلسلة الرتب والرواتب مع الضرائب الموازية لها، في ظل الوضع الاقتصادي والمالي السيئ الذي يعيشه لبنان، سيضغط على الوضع النقدي ويهدّد استقرار سعر صرف الليرة، الأمر الذي سيجبر مصرف لبنان على ابتداع هندسات مالية جديدة لتثبيت سعر صرف الليرة.

(...) ضمن هذا الجو الملبّد اقتصاديًّا، صدرت ورقة أثارت جدلاً واسعاً لأحد الخبراء الاقتصاديين عنوانها " الأزمة المالية في لبنان ". أما فحوى الورقة التي تتضمّن أرقاماً وجداول تظهر بأن احتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية هو سالب، وأن الليرة اللبنانية في خطر انهيار وشيك ما لم تتخّذ إجراءات حاسمة، منها معالجة عجز الموازنة المتنامي ومحاسبة مصرف لبنان على سياساته النقدية منذ 1993 وآخرها الهندسة المالية التي وضعت لمساعدة مصارف متعثّرة وإفادة المصارف اللبنانية بأرباح ريعية هائلة.

غير أن الرد لم يتأخر، بل جاء سريعاً من جانب مصرف لبنان الذي فنّد بالارقام الأخطاء التي تضمّنتها ورقة الخبير الاقتصادي هذا.

(...) في ظل التحليلات والردود المقابلة، تبقى التطورات التالية هي الوحيدة الكفيلة بنهضة الاقتصاد على المدى القصير وضمور خطر استقرار سعر صرف الليرة:

أ. توقف القتال في سوريا قبل نهاية 2018.

ب. معالجة مشكلة الكهرباء.

ج. إطلاق مشاريع تنفيذ بنية حيوية مثل تطوير مصفاتي طرابلس والزهراني.

د. وقف العمل بالزيادات الضريبيّة على أرباح الشركات وعلى الفوائد الناتجة عن الودائع والتي تؤثر سلباً على تدفق التحويلات والاستثمارات الى لبنان.

هـ. استعادة المنظمات الدولية والعربية الثقة بالادارة اللبنانية واستقرار القوانين وتسهيل معاملات إنشاء الشركات.

المصدر: طوني سعادة – لبنان في خطر ... مالي - الاقتصاد الجديد – أيلول 2017 – العدد 20.

مستند رقم (2): معدل النمو الاقتصادي في لبنان.

السنة	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي %	2.6	2	0.8	1.4	2

المصدر: النهار – اقتصاد – تقارير وتحاليل – فرنسبنك – 15 شباط 2017.

مستند رقم (3):

تشير التوقعات في لبنان أن عام 2018 سيكون عاماً اقتصادياً بامتياز في ظل ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي أو على صعيد وضعها على السكة الاقتصادية الصحيحة.

وإذا كان من المبكر الحديث عن حدوث نهوض اقتصادي في لبنان نظراً للانعكاسات السلبية التي سببتها السياسة والتوترات الأمنية الإقليمية طيلة الخمس سنوات الماضية، فإن الدولة والحكومة خصوصاً، تحاول قدر الإمكان تحسين النشاط الاقتصادي مع استمرار حالة الترقّب والتريّث السائدة في أوساط المستثمرين وما يرافقها من تأجيل للقرارات الاستثمارية الكبرى.

(...) غير أن هذه الصورة التشاؤمية التي يرسمها أحد أركان القطاع الخاص في لبنان، لا بد أن تظهر إيجاباً عن طريق إطلاق خطة اقتصادية اجتماعية وأهمّها إقرار الموازنة وتكبير حجم الاقتصاد ومعالجة الدين العام والهدر والفساد وغيرها من الأمور، وخصوصا إطلاق المناقصة لاستخراج النفط والغاز من المياه الإقليمية اللبنانية.

المصدر: أخبار اقتصادية عالمية - توقعات نمو الاقتصاد اللبناني في عام 2018 - الاربعاء 18 أكتوبر 2017.

مستند رقم (4):

من المتوقّع أن يحمل إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص إيجابيات كبيرة للاقتصاد اللبناني، فوفقاً لأحد الخبراء الاقتصاديين تمثل هذه الشراكة إحدى الطرق لبناء بنى تحتية جديدة من دون شل الاقتصاد الوطني، بحيث تدعى الشركات الخاصة للعمل الى جانب الدولة بهدف تطوير البنى التحتية المطلوبة. ويعتبر هذا الخبير أن منافع الشراكة المرتقبة ضخمة، أولها ضمان سرعة تنفيذ المشروع، فإدخال عقلية القطاع الخاص عبر تحويل مهمتي التصميم والبناء إليه وربط الدفعات بتقديم الخدمة من شأنه أن يغيّر الوضع الحالي.

ويلفت الخبير إلى أن الدولة تستطيع تنفيذ عدّة مشاريع بالتزامن بدلا من انتظار توافر التمويل للمصاريف الرأسمالية. ومن البديهي أن لبنان في حاجة ماسّة إلى الاستثمار في البنى التحتية، ومن شأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن تمكنّه من إطلاق سلسلة شاملة من الاصلاحات.

المصدر: ماريا بطرس – الشراكة في بلد الأرز حلم قديم ... يتحقّق – الاقتصاد الجديد – أيلول –2017 العدد 20.

بالعودة الى المستندات أعلاه اجب على الاسئلة الآتية:

.1
1.1. إستخرج من المستند رقم (1) العوامل التي تؤدي إلى الضغط على الوضع النقدي وتهديد استقرار سعر صرف الليرة. (0.5 علامة)
2.1. فسّر العلاقة بين هذه العوامل وتهديد إستقرار سعر صرف الليرة. (علامة)
2. بالعودة إلى المقطع الثالث من المستند رقم (1)،
1.2. إشرح الرابط بين البند "ب" الوارد في المقطع الثالث من المستند رقم (1) ومعالجة المشكلة المالية الواردة في المقطع الثاني منه. (0.5 علامة)
2.2. إستنتج نتيجة إقتصادية للبند " ج ".(0.5 علامة)
.3
1.3.إختر نتيجة إيجابية مباشرة على الصعيد الاقتصاي ونتيجة سلبية على الصعيد المالي للبند " د " الوارد في المقطع الثالث من المستند رقم (1). (علامة)
2.3. إشرح العلاقة بين النتيجة الإيجابية المباشرة وانعكاسها على الوضع الاقتصادي. (علامة)
4. حدّد مراحل الدورة الاقتصادية الواردة في المستند رقم (2)، برّر اجابتك. (علامة)
5. إشرح الرابط بين الانعكاسات السلبية التي سببتها السياسة والتوترات الأمنية الإقليمية الواردة في المستند رقم (3) وما رافقها من تأجيل للقرارات الاستثمارية الكبرى. (0.5 علامة)
.6
1.6. إستنتج من المستند رقم (4) نتيجتين ايجابيتين واحدة مالية وأخرى اقتصادية جرّاء إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص. (علامة)
2.6. إشرح الرابط بين القرار المنوي اقراره الوارد في المستند رقم (4)، واطلاق خطة اقتصادية اجتماعية كما ذكر المستند رقم (3) والوضع الاقتصادي المتوقع حدوثه في المقطع الأول من المستند رقم (4). (علامة)
7. يعاني لبنان بحسب المستندات الواردة أعلاه من عدّة مشاكل مالية واقتصادية، أكتب نصاً تقترح فيه:
- سياسة بنيوية تساهم في معالجة المشكلة المالية التي يشير اليها المستندين رقم (1) ورقم (3)، ذاكراً وسيلتين ضمنها رابطاً بين هاتين الوسيلتين والهدف المرجو.
- سياسة اقتصادية ملائمة تساعد على تحقيق التوقعات الاقتصادية التي يشير اليها المستند رقم (3)، وتتلاءم مع القانون الوارد في المستند رقم (4) المنوي اقراره ، ذاكرًا 3 وسائل ضمنها، ورابطاً بين هذه الوسائل وتحقيق التوقعات المرجوة. (4 علامات)

المجموعة الاختيارية الثانية: معالجة موضوع إقتصادي (12 علامة)

مستند رقم (1) :أزمة البطالة في لبنان هي أزمة مُزمنة ناتجة عن غياب سياسات حكومية واضحة

إن أسباب إرتفاع البطالة حالياً في لبنان تعود الى صرف عمال من دول الخليج، الوضع الإقتصادي الرديء، زيادة الأجور (43000 عامل سيصرفون في حال زادت الأجور بحسب Infopro)، زيادة نسبة المتخرجين من الجامعات (تزداد البطالة مع ارتفاع المستوى العلمي)، وغياب خطة رسمية لاستيعاب الوافدين من الخارج.
ولطرح حلول لهذه الأزمة لا بدّ من التذكير بخطة الرئيس الأميركي باراك أوباما التي أطلقها العام الماضي تحت عنوان: "خلق فرص عمل". ولذا نعتقد أن أفضل حلّ للبطالة في لبنان هو تحفيز النمو من خلال تعزيز الوضع الاقتصادي الوطني ليكون قادراً على توفير فرص العمل. وهنا تبرز أهمية الاستثمار في القطاعات التي تشكل أساس الحركة الاقتصادية الناشطة والداعمة لنمو فرص العمل. وفي التفاصيل ندعو الحكومة إلى القيام بالخطوات التالية:
1 - وضع خطة اقتصادية لتحفيز النمو عبر إعادة هيكلة الاقتصاد ودعم القروض للقطاع الخاص.
2 - إعادة النظر في أنظمة التعليم وتوجيهها بحسب حاجة السوق والتوقف عن السماح للجامعات بتوزيع الشهادات التي لا تؤمن للشاب اللبناني فرص عمل.
3 - وضع برامج تأهيلية للأيدي العاملة العاطلة عن العمل.
4 - تخفيض الضرائب على الشركات التي تخلق فرص عمل جديدة.

المصدر: صدى البلد – وليد أبو سلمان *بتصرف

بالعودة إلى المستند وإلى معلوماتك المكتسبة، عالج المشاكل التي يواجهها الاقتصاد اللبناني:

- مستخرجاً مشكلة إقتصادية وأخرى إجتماعية تواجه المجتمع اللبناني.
- ذاكراً انعكاس المشكلة الاجتماعية على الصعيد الاقتصادي، الاجتماعي، الديموغرافي والمالي.
- مسمياً السياسة المناسبة التي تعود إليها الخطوة الثانية والثالثة في المستند رابطاً بينها وبين الهدف من تطبيقها.
- مقترحاً سياسة اقتصادية ملائمة ليس لها أي مضاعفات سلبية لتخطي المشكلة الاجتماعية من جهة وتعزيز الوضع الاقتصادي من جهة أخرى ووسيلتين للمعالجة.
- رابطاً بين الوسائل مجتمعة ومعالجة كل من هاتين المشكلتين.

المركز التربوي للبحوث والإنماء	**الهيئة الأكاديميّة المشتركة** **قسم الاجتماع والاقتصاد**	**المّادة: علم الاقتصاد – أسس التصحيح** **الشهادة: الثانوية العامّة** **الفرع: الاجتماع والاقتصاد** **نموذج رقم 3/ 2018** **المدّة : ثلاث ساعات**

المجموعة الالزامية: إستعمال مفاهيم وتقنيات اقتصادية (8 علامات)

معايير التصحيح

.1

1.1. الآداة هي: تخفيض الأعباء الضريبة عن المنشآت الاقتصادية. (0.25 علامة)

2.1. تخفيض الاعباء الضريبية عن المنشآت الاقتصادية يساهم في تخفيض كلفة الانتاج (0.25 علامة) وبالتالي تخفيض اسعار السلع المنتجة (0.25 علامة) مما يساهم في انخفاض معدلات التضخم المالي (0.25 علامة).

أو

ان تخفيض الأعباء الضريبية عن المنشآت الاقتصادية يساهم في تخفيض كلفة الانتاج وزيادة القدرة التنافسية (0.25 علامة). وزيادة الطلب على الانتاج الوطني الذي يشكل حافزاً للمنشآت الاقتصادية على زيادة استثماراتها (0.25 علامة). وبالتالي خلق فرص عمل وتخفيض البطالة. (0.25 علامة).

.2

1.2. النظام الاقتصادي هوالاجتماعي الديمقراطي .(0.25 علامة) والمبدأ هو التخطيط الاختياري.(0.25 علامة)

2.2. النظام الاقتصادي هو الليبرالي الكلاسيكي . (0.25 علامة) والمبدأ هو شرعية الربح. (0.25 علامة)

.3

1.3. ارتفاع النمو الاقتصادي يعني زيادة الاستثمارات وبالتالي خلق فرص عمل وزيادة في المداخيل (0.25 علامة) مما يؤدي إلى زيادة النفقات على الصحة والتعليم (0.25 علامة) ويساهم بالتالي في تحسين مستوى التنمية البشرية.

2.3. يعتبر المدير في ظل القيادة المتشددة أن الفرد لا يحب العمل وما يحركه هو الحافز المادي (0.25 علامة) لذلك لا يعتمد القائد مبدأ المشاركة بل يطبق مبدأ الثواب والعقاب. (0.25 علامة)

.4

1.4. س= 5ن + 100

ن=$\frac{\text{س}-100}{5}$ (0.25علامة)

ن$_1$= $\frac{100-300}{5}$= 40 وحدة منتجة

ن$_2$= $\frac{100-350}{5}$= 50 وحدة منتجة

م ن /س= Δ ن/ ن ÷ Δ س/ س

م ن /س = 50- 40/40 ÷ 350- 300/ 300

م ن /س = 0.25 ÷ 0.16 = 1.56 > 1 (0.25علامة) وهذا يعني أن الانتاج مرن. (0.25علامة)

4. 2. تحقق المنشأة ربحاً بحده الاقصى اذا كان سعر السوق= الكلفة الحدية (0.25 علامة)

الكلفة الحدية= Δ ك ك ÷Δ ن = 272 و.ن (0.25 علامة)

الكلفة الحدية= Δ (1.8 ن^2 + 200ن+2400) ÷ Δ(ن)

= 3.6 ن +200 = 272 و.ن

ن = $\frac{200-272}{3.6}$ = 20 و.ن (0.25 علامة)

.5

1.5. معدل مردود الإستثمار = $\frac{\text{الربح}}{\text{كلفة الإستثمار}} \times 100$

الربح = (الربح الوحدة × كمية الإنتاج القصوى) = 70 × 1000= 70000 و.ن. (0.25 علامة)

معدل الإستثمار = $\frac{70000}{520000} \times 100 = 13.46\%$ (0.25 علامة)

معدل مردود الاستثمار (13.46%) > 11% (معدل الفائدة على الودائع)، يفضل الاستثمار. (0.5 علامة)

2.5. $Q_{0=\frac{F}{P_{m-V}}}$

الكلفة الثابتة الاجمالية = 40000 + 10000= 50000 و.ن. (0.25 علامة)

الكلفة المتغيرة الاجمالية = (60000+ 20000 + 15000+ 55000) = 150000و.ن. (0.25 علامة)

الكلفة المتغيرة بالوحدة = 150000÷ 1000= 150 و.ن. (0.25 علامة)

سعر مبيع الوحدة = الكلفة الوسطية + هامش الربح

الكلفة الوسطية = $\frac{150{,}000 + 50{,}000}{1000}$ = 200 و.ن (0.25 علامة)

سعر مبيع الوحدة = 200 + 70= 270 و.ن (0.25 علامة)

Q_0 = $\frac{50{,}000}{150\text{-}270}$ = 416.6 وحدة منتجة (0.25 علامة)

3.5. استثمار مستحفز لأنه ناتج عن زيادة الطلب (لزيادة الطلب على هذا النوع من الستائر). (0.5 علامة)

4.5. القرار الذي اتخذته الشركة هو قرار استراتيجي. التبرير : اتخذ القرار مجلس الادارة (الادارة العليا)- او الهدف مستقبلي أو أي تبرير منطقي.(0.5 علامة)

<u>المجموعة الاختيارية الأولى</u>: تحليل مستندات إقتصادية (12 علامة)

.1

.1.1

أن السياسة المالية للحكومة اللبنانية وإقرار سلسلة الرتب والرواتب مع الضرائب الموازية لها، في ظل الوضع الاقتصادي والمالي السيئ الذي يعيشه لبنان. (0.5 علامة)

.2.1

هذه العوامل ← انخفاض الثقة بالاقتصاد اللبناني (0.25 علامة) ← عدم جذب الرساميل الاجنبية ← تراجع تدفق العملات الاجنبية (0.25 علامة) ← انخفاض الاحتياط من العملات الاجنبية (0.25 علامة) ← تهديد استقرار سعر صرف العملة الوطنية (0.25 علامة).

.2

.1.2

معالجة مشكلة الكهرباء ← تخفيض نفقات الدولة (0.25 علامة) ← تخفيض عجز الموازنة العامة (0.25 علامة).

.2.2

زيادة الاستثمار (0.5 علامة).

.3

.1.3

نتيجة ايجابية مباشرة على الصعيد الاقتصاي: زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصاية. (0.5 علامة)

نتيجة سلبية على الصعيد المالي : تخفيض ايرادات خزينة الدولة. (0.5 علامة)

.2.3

زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الاقتصاية ← زيادة الطلب على السلع والخدمات (0.25 علامة) ← زيادة الاستثمار (0.25 علامة) ← زيادة الانتاج (0.25 علامة) ← زيادة النمو الاقتصادي (0.25 علامة).

.4
بين 2013 ← 2015 : مرحلة الازمة الاقتصادية – انكماش (0.25 علامة). لأن أرقام النمو انخفضت من 2.6 % الى 0.8 % (0.25 علامة).
بين 2016 ← 2017: مرحلة عودة النمو الاقتصادي (0.25 علامة). لأن أرقام النمو ارتفعت من 1.4 % الى 2 % (0.25 علامة).

.5
السياسة والتوترات الأمنية الاقليمية ← تهديد السلم الأهلي (0.25 علامة) ← هروب الرساميل ← تأجيل للقرارات الاستثمارية الكبرى. (0.25 علامة)

.6
1.6. نتيجة ايجابية مالية: تخفيض النفقات العامة جراء قيام القطاع الخاص بالتشارك مع القطاع العام بتنفيذ مشاريع البنى التحتية. (0.5 علامة)
نتيجة ايجابية اقتصادية: زيادة الاستثمار (0.5 علامة).
2.6. اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص ← جذب الرساميل (0.25 علامة) ← زيادة الاستثمار (0.25 علامة) ← زيادة الانتاج (0.25 علامة) ← زيادة النمو الاقتصادي (0.25 علامة).

.7
السياسة البنيوية التي تساهم في معالجة المشكلة المالية (عجز في الموازنة العامة) التي يشير إليها المستندين رقم (1) ورقم (3) هي سياسة الخصخصة (0.5 علامة) والوسيلتان هما (BOO) و (BOT) (0.5 علامة)، وتطبيق هاتين الوسيلتين يؤديان إلى زيادة الإيرادات العامّة للدولة من المنشآت التي تم خصخصتها، ومن ناحية اخرى تنخفض النفقات العامّة التي كانت تتحمّلها الدولة، وهكذا تزداد الإيرادات العامة مقابل تخفيض النفقات العامة ممّا يؤدي إلى تخفيض عجز الموازنة العامة (0.5 علامة)
السياسة المناسبة التي تساعد على تحقيق التوقعات الاقتصادية التي يشير اليها المستند رقم (3)، وتتلاءم مع القانون الوارد في المستند رقم (4) المنوي اقراره هي سياسة النهوض الاقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض (0.5 علامة)، والوسائل هي:

- توفير السوق التنافسية (0.5 علامة)
- انخفاض معدلات الفائدة على القروض المعدة للاستثمار. (0.5 علامة)
- تثبيت الرواتب والاجور (أو أي وسيلة تؤدي إلى خفض كلفة الانتاج ضمن هذه السياسة). (0.5 علامة)

مما يؤدي إلى زيادة الانتاجية وتخفيض كلفة الانتاج وبالتالي زيادة القدرة التنافسية مما يساهم بزيادة الطلب على الاستهلاك وزيادة الاستثمار وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي. (0.5 علامة)

<u>المجموعة الاختيارية الثانية</u>: معالجة موضوع إقتصادي (12 علامة)

<u>المقدّمة</u>: (3 علامات) (علامتان للمضمون وعلامة للمنهجية).

– **المنهجية:** ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند ذكره الإشكالية والنقاط الأساسية التي سيعالجها في المضمون. (علامة)

– **المضمون:**
تحديد المشكلة الإجتماعية **(0.5 علامة)**: البطالة
تحديد المشكلة الإقتصادية **(0.5 علامة)**: الوضع الاقتصادي الرديء

إذاً من أجل معالجة مشكلة البطالة وتحسين الوضع الاقتصادي، لا بد من اعتماد سياسة إقتصادية ملائمة تساهم في تعزيز الاستثمارات وزيادة النمو الاقتصادي وتخفف من حدة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة.

– **الإشكالية: (علامة واحدة)**
ما هي السياسة الاقتصادية الملائمة لتحفيز النمو الاقتصادي من جهة ومعالجة مشكلة البطالة من جهة أخرى؟
أو
كيف يمكن للبنان أن ينهض في ظل المشاكل الإقتصادية والإجتماعية التي يمر بها؟

2 - جسم الموضوع (7 علامات)

– المنهجية: (علامة)

ينال الطالب العلامة الكاملة على المنهجية عند:

- عرض الفكرة الرئيسة في بداية الفقرة وإثباتها بالحجج والبراهين.
- ربط الفقرات بجملة انتقالية.
- مراعاة تسلسل الأفكار وفق الخطوات المطروحة في المقدمة.

– المضمون:

انعكاسات البطالة: (علامتان)

- **على الصعيد الاقتصادي:** هدر لرأسمال بشري كفوء مكلف جدّاً للدولة و للأسر التي موّلت إعداده تربوياً ولم تعطى له الفرصة للمساهمة في الإنتاج.
- **على الصعيد الإجتماعي:** تؤدي الى فقر وانخفاض في مستوى المعيشة للعاطلين عن العمل ولأشخاص الذين هم على عاتقهم كما تؤدي الى إنخفاض في المرتبة الإجتماعية التي يحتلّونها فضلاً عن ميلهم نحو الإنحراف الإجتماعي.
- **على الصعيد الديموغرافي:** تؤدي الى نزف ديموغرافي (تراجع عدد السكان) يتمثّل بإرتفاع سن الزواج و معدل العزوبية من جهة، وإنخفاض معدل الولادات من جهة أخرى، ممّا يؤدي الى هجرة كثيفة الى الخارج خاصة هجرة الأدمغة والرأسمال البشري الكفوء.
- **على الصعيد المالي:** وتساهم في إرتفاع العجز في موازنة الدولة خاصّة في الدول التي تدفع تعويضات بطالة للعاطلين عن العمل.

السياسة المناسبة التي تعود إليها الخطوة الثانية والثالثة في المستند هي السياسة الناشطة في مجال اليد العاملة **(0.5 علامة)** والهدف من تطبيقها هو حل مشكلة البطالة البنيوية **(0.5 علامة)**

أما السياسة الاقتصادية المقترحة لتعزيز الوضع الاقتصادي وتخطي المشكلة الإجتماعية هي سياسة النهوض الاقتصادي عبر تعزيز القدرة التنافسية للعرض **(0.5 علامة)** الهادفة إلى تحقيق نمو إقتصادي والتي تتضمن مجموعة من الإجراءات:

- تخفيض معدلات الفائدة على القروض المعدة للإستثمار

أو

- تثبيت الرواتب والأجور

أو

- تخفيض الأعباء الضريبية والإجتماعية على كاهل المنشآت الاقتصادية

أو

- مكافحة التضخم المالي بهدف تخفيض أسعار العناصر التي تتألف منها كلفة الإنتاج

و

- توفير سوق تنافسية الكفيلة بإجبار المنشآت الأقتصادية على التجديد والتطوير في معداتها وآلاتها

يحصل الطالب على **(0.5 علامة)** على ذكره كل وسيلة

الربط:

هذه الوسائل أو الإجراءات مجتمعة تساهم بزيادة الإنتاجية وتخفيض كلفة الانتاج **(0.25 علامة)** مما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للإقتصاد اللبناني **(0.25 علامة)** وبالتالي زيادة الطلب على الاستهلاك **(0.25 علامة)** الذي يساهم بزيادة الاستثمارات **(0.25 علامة)** التي من شأنها خلق فرص عمل **(0.25 علامة)** من جهة وزيادة الانتاج والنمو الإقتصادي **(0.25 علامة)** من جهة أخرى.

الخاتمة: (علامتان) (0.5 علامة للمنهجية و 1.5 علامة للمضمون)

– المنهجية: (0.5 علامة)

النتيجة والإجابة على الإشكالية

– المضمون: (1.5 علامة)

تلخيص الأفكار الرئيسة التي وردت في صلب الموضوع والمقدمة والإجابة على الإشكالية.